

الجمهورية التونسية



كلمة السيد نذير حمادة
وزير البيئة والتنمية المستدامة
في أشغال الدورة الخامسة عشر
لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة
حول التغيرات المناخية
والدورة الخامسة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحبة الفخامة السيدة الرئيسة،
أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء ورؤساء الوفود،
أصحاب السعادة،
حضرات السيدات والسادة،

أود في بداية هذه الكلمة أن أتوجه بالشكر إلى كل من ساهم في إحكام تنظيم هذا الملئقى الهام وفي تسيير أعمال هذه الدورة المتميزة، والتي نرجو أن تكون نتائجها بحجم آمالنا وطموحاتنا في إيجاد حلول جذرية تحد من تداعيات التغيرات المناخية على اقتصاديات دولنا وعلى الصحة واستدامة الموارد الطبيعية.

صاحبة الفخامة السيدة الرئيسة ،
حضرات السيدات والسادة،

إن الانعكاسات المتنامية للتغيرات المناخية بالدول النامية والأقل نمواً، ليدعونا اليوم لتجسيم مبادئ التضامن والالتزام الدولي والمسؤولية المشتركة من أجل التخفيف من حدة هذه الظاهرة، وقد بين تقرير الوكالة الدولية للطاقة سنة 2009 أن تأخر التعامل مع التغيرات المناخية يكلف العالم 500 مليار دولار سنوياً.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أنه بالنسبة للموارد المائية، فإن بين 75 و 250 مليون نسمة في أفريقيا وحدها معرضون لزيادة الضائقة المائية في أفق 2020، وبسبب عدم توفر مياه الشرب والصرف الصحي بالصفة المرجوة الدنيا، يتوقع أن تبلغ الخسارة الاقتصادية في أفريقيا وحدها نحو 28.4 مليار دولار أميركي سنوياً أي حوالي 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

ومن جهة أخرى، فإن التصحر بالمناطق الجافة والشبه الجافة يشكل أيضا عقبة رئيسية أمام تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية. فهو يعرّض للخطر صحة ورفاهية 1.2 بليون نسمة في أكثر من 110 بلد، من خلال تردى حوالي 70% من إجمالي مساحة الأراضي الجافة المستخدمة في الزراعة، وتفاقم المجاعة بعدد المناطق في العالم.

ويقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الكلفة السنوية الناجمة عن التصحر بـ 42 مليار دولار أميركي. كما أن خطر التصحر يذهب إلى أبعد من ذلك، لما له من انعكاسات على الاستقرار والسلم بعدد المناطق الجافة.

هذا بالإضافة إلى الارتفاع المحتمل لمستويات مياه البحر بحوالي 65 سم في نهاية هذا القرن، بما يهدد بغمر الجزر المنخفضة والمناطق الساحلية خاصة بعدد المناطق الآسيوية والإفريقية، وتشريد الملايين من البشر إضافة إلى خسائر اجتماعية فادحة وانعكاسات اقتصادية هامة.

وفي هذا الإطار، أجدد الدعوة التي توجه بها سيادة رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي خلال المؤتمر العالمي حول الأمن الغذائي والوضع الغذائي المنعقد بروما من 16 إلى 17 نوفمبر 2009، إلى الدول المانحة والجهات الممولة من أجل الرفع من حجم المساعدات الإنمائية الموجهة إلى الدول النامية لدعم النشاط الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي بالدول الأكثر تضررا بظاهرة التصحر.

وأذكر، من هذا المنبر، بإعلان وخطة عمل تونس الصادرين يوم 20 نوفمبر 2007 والذين توجا أعمال الندوة الدولية حول تفعيل التضامن الدولي لدعم استراتيجيات التأقلم ومجابهة التغيرات المناخية بالقارة الإفريقية ومنطقة المتوسط، وخصوصا مطالبة المؤسسات والهيئات الدولية المانحة، على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف، بدعم أكبر للبلدان الإفريقية وبلدان الحوض الجنوبي للمتوسط، لتنفيذ خطط عمل ومشاريع ميدانية للمجابهة والتأقلم مع التغيرات المناخية ومقاومة الفقر وتأمين الأمن الغذائي وتعزيز التنمية المستدامة، على أن يضاف هذا الدعم إلى التمويلات

المخصصة لبلوغ أهداف الألفية للتنمية والمساعدات التنموية التي توفرها البلدان المتقدمة.

كما أجدد التذكير بالنداء الذي تقدمت به تونس خلال القمة الأورو أفريقية المنعقدة في برشلونة في ديسمبر 2007 بضرورة تفعيل آلية التضامن الدولي لبلوغ الأهداف المنشودة ولمساعدة الدول النامية خصوصا الإفريقية منها للحد من انعكاسات التغيرات المناخية والتأقلم معها.

صاحبة الفخامة السيدة الرئيسة،

حضرات السيدات والسادة،

أمام حجم هذه التحديات البيئية، تظل قناعة تونس راسخة بأن التغيرات المناخية وأسبابها وتداعياتها الخطيرة مرتبطة أشد الارتباط بمسائل التنمية ومقاومة الفقر، والتقليص من الفجوة التنموية بين الدول وتوفير الأمن الغذائي والطاقي، وبالأهمية القصوى للتضامن الدولي لمجابهة التغيرات المناخية والمحافظة على كوكب الأرض لفائدة الأجيال المقبلة.

وقد اعتمدت تونس ولا تزال، سياسات ومقاربات تنموية تساهم في المجهود الدولي لبلوغ أهداف الاتفاقية. وتعتمد هذه السياسات على ثوابت تشمل مقاومة كل أشكال التلوث والتحكم في الطاقة واستغلال الطاقات المتجددة والبديلة وتطوير النقل الجماعي واعتماد التكنولوجيات الأنظف وتحسين الكساء الغابي والنباتي وإحكام التصرف في النفايات واستغلالها لإنتاج الطاقة.

وما تخصيص نسبة 1,2 % من الناتج الداخلي الخام لبرامج حماية البيئة ورسم أهداف طموحة منها بالخصوص التوصل إلى نسبة اقتصاد في الطاقة تعادل 20 % ونسبة استغلال للطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء تعادل 10 % بحلول سنة 2011 إلا دليل على ما ارتقت إليه هذه الاهتمامات والمسائل الحيوية من مكانة بسياسات ومخططات التنمية بتونس.

وستدعم هذه المكاسب خلال الفترة 2009-2014 بفضل ما تم وضعه من أهداف طموحة لتونس تتعلق بالارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستوى تكنولوجي رفيع صديق للبيئة مقتصد للطاقة ومتجدد. وتتضمن هذه الأهداف بالخصوص، الاستغناء الكامل عن تسويق فوانيس الإضاءة والمعدات الكهرومنزلية غير المقتصدة للطاقة قبل موفى 2014 ومضاعفة نسبة الطاقات المتجددة من الاستهلاك الإجمالي للطاقة خمس مرات سنة 2014.

وفي مجال التخطيط للتوقي ومجابهة تأثيرات التغيرات المناخية، تم وضع العديد من الاستراتيجيات القطاعية للمحافظة على استدامة الأنشطة الاقتصادية والمنظومات والموارد الطبيعية، والتي مكنت من تشخيص الأولويات الوطنية وتقدير التمويلات الهامة الضرورية لإنجاز برامج التأقلم مع التغيرات المناخية والمساهمة في التخفيف من تأثيرات هذه الظاهرة.

وإن توفقت تونس، بفضل السياسات الرشيدة المنتهجة، إلى إحراز نجاحات معترف بها دوليا في ميادين مقاومة التصحر ورعاية التنوع البيولوجي وانتهاج السياسات الكفيلة بالمساهمة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري والتأقلم مع التغيرات المناخية، فإن المرحلة المقبلة تتطلب تسخير اعتمادات هامة لتنفيذ الاستراتيجيات ومخططات العمل التي تم إعدادها في هذه المجالات الحيوية وذات الأولوية، والتي تتجاوز بكثير قدرات وإمكانية دولة واحدة، بصفة منفردة.

صاحبة الفخامة السيدة الرئيسة،

حضرات السيدات والسادة ،

أمام الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية الجسيمة للتغيرات المناخية، خاصة بالدول النامية، ورغم مرور أكثر من سنتين من المفاوضات الدولية المكثفة، فإن حجم الالتزامات الدولية والتقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال يبقى دون المستوى المأمول.

ورغم قناعتنا جميعا بأنه لا مجال للانتظار، وأن الوقت قد حان للمرور إلى مرحلة العمل الفعلي، فقد تابعنا بقدر كبير من الانشغال، ما تشهده المباحثات والمشاورات الدولية، وخاصة خلال الفترة الأخيرة التي تبين من خلالها الإعلان على بعض المبادرات للتخفيض من كثافة الكربون مقارنة بالسنة المرجعية 2005 وباعتماد الناتج الإجمالي الخام، فإن تونس تؤكد مرة أخرى على ضرورة استحداث نسق التباحث والتغليب على المصالح الوطنية من أجل التوصل إلى اتفاق يضمن القدر الأدنى من الإجراءات الكفيلة بمواجهة التحديات الكبرى التي تفرضها التغيرات المناخية خصوصا بالبلدان النامية والأقل نموا.

وإن تهميش دور الدول النامية ذات الاقتصاديات الصغرى، والتي تفتقر في معظمها إلى قدرات التفاوض لإسماع صوتها، والمبادرة بحصر المباحثات بين الدول المتقدمة وعدد من البلدان النامية ذات الاقتصاديات الكبرى، قد ساهم شك في تعثر المفاوضات وإطالتها وفي المحاولات التي شهدناها للتملص من المسؤوليات التي أقرتها الاتفاقية وما اتفقنا بشأنه ضمن خطة عمل بالي وخصوصا الالتزامات بتوفير التمويلات ونقل التكنولوجيا لفائدة البلدان النامية.

كما أن ما تم اعتماده من توجهات لدعم الدول النامية وتعزيز قدرتها على التأقلم مع التغيرات المناخية، والتي تضمنتها خطة عمل بالي، خاصة في المجالات المتعلقة بدعم آليات التمويل وتعزيز برامج نقل التكنولوجيا وتطويرها لفائدة الدول النامية، والرفع من القدرات الخصوصية للدول النامية في مجال مجابهة التغيرات المناخية، لا زالت تتطلب التزاما دوليا ثابتا وخطوات عملية لتجسيماها، بطريقة تمكن الدول النامية من الاستغلال الأمثل لها.

وفي غياب التزام دولي ثابت، خاصة من الدول المصنعة، بتوفير التمويلات الضرورية والمتأزمة مع التزامات هذه الدول بمقتضى اتفاقية منثري حول تمويل التنمية، وفي غياب برامج ناجعة لنقل التكنولوجيا الملأمة وذات المردودية الاقتصادية، خاصة في مجالات الاقتصاد في

الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة، والتأمين الطاقى للنفايات وتولية المياه وتطوير التكنولوجيات النظيفة والصديقة للبيئة، فإن التوصل إلى اتفاق دولى مشترك للتخفيض من انبعاثات الغازات الدفئة يبقى صعبا، كما أن انعكاسات التغيرات ستشهد تفاقمًا متواصلًا، بما يمثل تهديدًا جدىًا للتنمية والصحة والسلم بكل أرجاء المعمورة.

وإضافة إلى ذلك، وبالرغم من قناعتنا بأهمية آلية التنمية النظيفة، والإمكانات التي تتيحها لدعم التنمية، ورغم أن هذه الآلية ساهمت في تنفيذ عدد هام من المشاريع بالدول النامية، فإن التجارب السابقة بينت ما يتطلبه تنفيذ هذه المشاريع من طاقات بشرية ومالية، تتجاوز إمكانات جل الدول النامية، وتمثل عائقًا دون الاستغلال الأمثل لها.

ولهذا الغرض، تجدد تونس الدعوة الملحة إلى تطوير الآليات التي تم إحداثها بموجب بروتوكول كيوتو، على غرار آلية التنمية النظيفة وتحسين أدائها وتسهيل إجراءات انتفاع البلدان النامية، وخصوصًا الإفريقية منها، وعلى تطوير الحوافز واستحداث آليات أخرى، ومنها السوق العالمية للكربون، وتعزيز التعاون التكنولوجي، لدعم الاستراتيجيات والمخططات التنموية الوطنية الأقل إفرازًا للكربون في إطار التنمية المستدامة.

وتدعو تونس إلى أن تشمل الخطوط العريضة للاتفاق هدفًا مشتركًا للحد من ارتفاع حرارة سطح الأرض بمعدل لا يفوق درجتين مئويتين مقارنة بالفترة ما قبل الثورة الصناعية، وأن تكون البلدان المتقدمة رائدة في مجال تخفيض الانبعاثات بنسب هامة لا تقل على 40 بالمائة من الآن وإلى غاية سنة 2020، و80 بالمائة من الآن وإلى غاية سنة 2050، مقارنة بمستويات سنة 1990.

كما نؤكد على الأهمية البالغة في أن يؤسس الاتفاق الذي نتطلع إليه لمرحلة جديدة من التضامن الدولي لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة لاحتياجاتها الأكيدة للتأقلم والتخفيف من انعكاسات التغيرات المناخية، وأهمها الجفاف وندرة المياه العذبة والتصحر وتضرر الأنشطة الزراعية

وارتفاع مستوى البحر وتدهور المنظومات الإيكولوجية والموروث البيولوجي والموارد الطبيعية.

كما تجدد تونس التأكيد على معالجة قضية التغيرات المناخية بالتوازي مع التحديات الأخرى التي تواجه البلدان النامية والأقل نمواً وأهمها مقاومة الفقر والجوع وتوفير الشغل والرفق الاجتماعي والاقتصادي وإلى بلورة برنامج تدخل حاسم يساعد على معالجة آثار التغيرات المناخية وخصوصاً ما تحدثه من خلل في توازن المنظومات البيئية والسياسات الزراعية والأمن الغذائي العالمي عامة.

صاحبة الفخامة السيدة الرئيسة،

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعني في ختام كلمتي هذه إلا أن أجدد شكري للحكومة الدانماركية، ولكل المشرفين على تنظيم مؤتمرنا هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

République Tunisienne

**Allocution de Monsieur Nadhir Hamada,
Ministre de l'Environnement
et du Développement Durable,
aux travaux de la 15e Conférence des parties à
la Convention Cadre des Nations Unies sur les
changements climatiques
et de la 5^{ème} réunion des parties
au Protocole de Kyoto**

Copenhague (Danemark), 7-18 décembre 2009

Au nom de Dieu, le Clément, le Miséricordieux,

**Votre Excellence Madame la Présidente,
Mesdames et Messieurs les ministres et Chefs de délégation,
Mesdames,
Messieurs,**

Je voudrais, tout d'abord, exprimer mes remerciements à tous ceux qui ont apporté leur concours à la bonne organisation de cette rencontre ô combien importante et à la conduite des travaux de cette session marquante dont on espère que ses résultats seront à la mesure de nos attentes et de nos ambitions, celles d'aboutir à des solutions radicales, propres à enrayer les effets des changements climatiques sur les économies de nos Etats, sur la santé et sur la pérennité des ressources naturelles.

**Votre Excellence Madame la Présidente,
Mesdames et Messieurs,**

Les effets accrus des changements climatiques dans les pays en développement et les pays les moins développés nous interpellent, aujourd'hui, pour concrétiser les principes de solidarité, l'engagement international et la responsabilité commune en faveur de l'atténuation de la gravité de ce phénomène. D'après le rapport 2009 de l'Agence internationale de l'énergie, l'AIE, il en coûterait au monde 500 milliards de dollars par an si l'on tarde à remédier aux changements climatiques.

Il importe aussi de relever que, pour ce qui est des ressources hydriques, de 75 à 250 millions de personnes, rien qu'en Afrique, risqueraient d'être confrontées à une raréfaction accrue de l'eau à l'horizon 2020. En raison du défaut de disponibilité du minimum requis d'eau et de l'absence de réseau d'assainissement, le préjudice économique s'élèverait, rien qu'en Afrique, à quelque 28,4 milliards de dollars US par an, soit environ 5 % du PIB.

D'autre part, la désertification dans les zones arides et semi-arides représente, elle aussi, un principal obstacle à la couverture des besoins humains essentiels. Elle met en outre en péril la santé et le bien-être de 1,2 milliards de personnes dans plus de 110 pays du monde, du fait de la dégradation d'environ 70 % de la superficie totale des terres arides utilisées dans l'agriculture et de l'aggravation de la famine dans nombre de régions du monde.

Le PNUE estime à 42 milliards de dollars US les coûts annuels inhérents à la désertification. Pis, le risque de désertification revêt une acuité encore plus grande, en raison de son impact sur la stabilité et la paix dans nombre de régions arides.

Ceci sans compter l'élévation probable du niveau de la mer d'environ 65 cm d'ici la fin de ce siècle, ce qui risquerait d'immerger les îles basses et les zones littorales, notamment dans nombre de régions d'Asie et d'Afrique et de faire des millions de sans-abri, outre des dommages sociaux considérables et des répercussions économiques importantes.

Je réitère, dans ce cadre, l'appel qu'avait lancé Monsieur le Président de la République tunisienne Zine El Abidine Ben Ali aux bailleurs de fonds, lors de la Conférence mondiale sur la sécurité alimentaire, tenue les 16 et 17 novembre 2009 à Rome, en faveur du relèvement du volume de l'aide au développement destinée aux pays en développement, afin de soutenir l'activité agricole et de renforcer la sécurité alimentaire dans les pays les plus touchés par le phénomène de la désertification.

Je rappelle, depuis cette tribune, la Déclaration et le Plan d'action de Tunis du 20 novembre 2007, qui avaient couronné les travaux de la Conférence sur la solidarité internationale face aux changements climatiques en Afrique et en Méditerranée, notamment pour ce qui est de demander aux bailleurs de fonds d'apporter, aux plans bilatéral et multilatéral, un soutien accru aux pays africains et aux pays de la rive sud de la Méditerranée, pour la mise en œuvre de plans d'action et projets concrets d'atténuation et d'adaptation aux changements climatiques, de lutte contre la pauvreté, de consolidation de la sécurité

alimentaire et de renforcement du développement durable, ce soutien devant cependant s'ajouter aux financements destinés à la réalisation des objectifs du Millénaire de développement et à l'aide au développement fournie par les pays avancés.

Je rappelle, également, le plaidoyer de la Tunisie, lors du Sommet euro-africain, tenu en décembre 2007 à Lisbonne, en faveur de la nécessaire activation du Mécanisme international de solidarité en vue d'atteindre les objectifs souhaités et d'aider les pays en développement, et tout particulièrement ceux d'Afrique, à réduire les effets des changements climatiques et à s'y adapter.

**Votre Excellence Madame la Présidente,
Mesdames et Messieurs,**

Face à ces défis environnementaux, la Tunisie reste fermement persuadée que les changements climatiques, leurs causes et leurs graves conséquences sont étroitement liés aux questions du développement, de la lutte contre la pauvreté, de la réduction de la fracture de développement entre les pays et de la garantie de la sécurité alimentaire et énergétique, ainsi qu'à l'importance primordiale de la solidarité internationale face aux changements climatiques et pour préserver la planète Terre au profit des générations futures.

La Tunisie a mené et mène encore des politiques et approches de développement qui contribuent à l'effort international pour la réalisation des objectifs de la convention. Ces politiques s'appuient sur des constantes qui incluent la lutte contre toutes les formes de pollution, la maîtrise de l'énergie, l'exploitation des énergies renouvelables et alternatives, le développement du transport collectif, le recours aux technologies les plus propres, l'amélioration du couvert forestier et végétal, la gestion rationnelle des déchets et leur exploitation aux fins de production d'énergie.

L'affectation de 1,2 % du PIB aux programmes de protection de l'environnement et la fixation d'objectifs ambitieux, dont notamment ceux consistant à réaliser une économie d'énergie de 20 % et un ratio d'exploitation des énergies renouvelables pour la production d'électricité de l'ordre de 10 % à l'horizon 2011 sont très révélatrices de l'intérêt accordé à ces questions dans les politiques et plans de développement de la Tunisie.

Ces acquis se renforceront au cours de la période 2009-2014 à la faveur des objectifs ambitieux que la Tunisie s'est assigné et qui consistent à hisser l'économie nationale à un niveau technologique élevé, ami de l'environnement, économe en énergie et renouvelable. Ces objectifs prévoient notamment d'abandonner, avant fin 2014, la commercialisation des systèmes d'éclairage et des équipements électroménagers non économes en énergie et de multiplier par cinq la part des énergies renouvelables dans la consommation totale d'énergie d'ici 2014.

En matière de planification pour prévenir et combattre les effets des changements climatiques, nombre de stratégies sectorielles ont été mises en place pour protéger la durabilité des activités économiques, des écosystèmes et des ressources naturelles, lesquelles stratégies ont permis d'identifier les priorités nationales, de chiffrer les financements importants nécessaires à la réalisation des programmes d'adaptation aux changements climatiques et de contribuer à atténuer les effets de ce phénomène.

A la faveur des politiques sages menées en la matière, la Tunisie a réussi à remporter des succès mondialement reconnus en matière de lutte contre la désertification, de protection de la biodiversité et de mise en œuvre de politiques à même de contribuer à atténuer le phénomène de l'effet de serre et à s'adapter aux changements climatiques. La prochaine étape n'en commande pas moins de mobiliser des crédits considérables pour la mise en œuvre des stratégies et plans d'action retenus dans des domaines aussi vitaux et prioritaires, crédits qui dépassent de loin les moyens d'un seul Etat, séparément.

**Votre Excellence Madame la Présidente,
Mesdames et Messieurs,**

Face aux répercussions économiques, sociales et sanitaires considérables des changements climatiques, en particulier dans les pays en développement, et bien que deux années d'intenses et âpres négociations internationales se soient écoulées, le volume des engagements internationaux et les progrès obtenus en la matière demeurent en deçà de ce qu'on espérait.

Bien que nous soyons tous persuadés qu'on ne doit plus attendre et qu'il est temps de passer à la phase de l'action concrète, nous avons assisté avec une grande préoccupation au déroulement des pourparlers et concertations internationaux, surtout au cours de la dernière période, lesquels ont donné lieu à l'annonce de certaines initiatives en faveur de la réduction des émissions de CO₂ en comparaison avec l'année de référence 2005 et sur la base du PIB, la Tunisie souligne, encore une fois, la nécessité d'accélérer le rythme des concertations et de transcender les intérêts nationaux pour parvenir à un accord qui garantisse un minimum de dispositions à même de permettre de relever les défis majeurs inhérents aux changements climatiques, en particulier dans les pays en développement et les pays les moins développés.

La marginalisation du rôle des pays en développement à économies de petite envergure, dont la plupart sont dépourvus de la capacité de négocier pour se faire entendre, de même que l'initiative qui a consisté à limiter les pourparlers aux pays développés et à un certain nombre de pays en développement dotés d'économies de grande envergure ont contribué, indubitablement, aux ratés et aux lenteurs des négociations, ainsi qu'aux tentatives auxquelles nous avons assisté de se dérober aux responsabilités définies par la convention et à ce dont nous avons convenu dans le cadre du Plan d'action de Bali, en particulier les engagements inhérents à la mobilisation des financements et au transfert de technologie au profit des pays en développement.

De même, les orientations en faveur du soutien devant être apporté aux pays en développement et du renforcement de leur capacité d'adaptation aux changements climatiques telles que définies par le Plan d'action de Bali, notamment dans les domaines en rapport avec le renforcement des mécanismes de financement, la consolidation et l'adaptation des programmes de transfert de technologie au profit des pays en développement et l'accroissement du potentiel spécifique des pays en développement en matière de lutte contre les effets des changements climatiques, continuent de requérir un engagement international ferme et des avancées concrètes pour les matérialiser d'une manière qui permette aux pays en développement de les mettre à profit au mieux.

Faute d'engagement international ferme, notamment des pays industrialisés, de fournir les financements nécessaires et conformes aux engagements de ces pays, en application du Consensus de Monterrey sur le financement du développement, mais aussi en l'absence de programmes efficaces de transfert des technologies appropriées et économiquement rentables, notamment dans les domaines de l'économie d'énergie, de la promotion des énergies renouvelables, de la valorisation énergétique de la biomasse, du dessalement de l'eau, du développement des technologies propres et amies de l'environnement, parvenir à un accord international pour la réduction des émissions de gaz à effet de serre paraît difficile. De même, les effets des changements climatiques continueront de s'aggraver, ce qui représente une menace sérieuse pour le développement, la santé et la paix partout dans le monde.

En outre et bien que nous soyons convaincus de l'importance du mécanisme de développement propre et des possibilités qu'il offre en matière de soutien au développement et nonobstant le fait que le mécanisme en question a contribué à la réalisation d'un grand nombre de projets dans les pays en développement, les expériences antérieures montrent que les moyens humains et financiers nécessaires à la concrétisation de tels projets dépassent les possibilités de la plupart des pays en développement et constituent, de ce fait, un obstacle à leur exploitation optimale par ces pays.

Aussi, la Tunisie réitère-t-elle, avec insistance, l'appel en faveur du développement des mécanismes mis en place en application du Protocole de Kyoto, à l'instar du mécanisme de développement propre, de l'amélioration de leur rendement, de l'assouplissement des modalités d'accès des pays en développement, notamment les pays africains, du renforcement des incitations, de la mise en place d'autres mécanismes, dont la marché mondial du carbone, et du développement de la coopération technologique pour soutenir les stratégies et plans de développement nationaux et moins générateurs de CO₂, dans le cadre du développement durable.

La Tunisie appelle à faire en sorte que les grandes lignes de l'accord comporte un objectif commun consistant à limiter à deux degrés centigrades le réchauffement de la surface de la terre en comparaison avec la période d'avant la révolution industrielle et à ce que les pays avancés soient à l'avant-garde en matière de réduction des émissions de gaz à un taux d'au moins 40 % d'ici fin 2020 et de 80 % d'ici 2050, en comparaison avec les niveaux de l'année 1990.

Nous tenons, également, à souligner toute l'importance qu'il y aurait de faire en sorte que l'accord auquel nous ambitionnons de parvenir soit l'acte fondateur d'une étape nouvelle de la solidarité internationale pour aider les pays en développement à répondre à leur besoin urgent de s'adapter aux effets des changements climatiques et d'atténuer ces effets, dont en particulier la sécheresse, la rareté de l'eau douce, la désertification, la dégradation des activités agricoles, l'élévation du niveau de la mer et la détérioration des écosystèmes, du patrimoine biologique et des ressources naturelles.

La Tunisie tient aussi à réaffirmer que la question des changements climatiques doit être traitée concomitamment avec les autres défis auxquels sont confrontés les pays en développement et les pays les moins développés, dont en particulier la lutte contre la pauvreté et contre la faim, la création d'emplois et le progrès socio-économique, de même qu'elle appelle à l'élaboration d'un programme d'intervention décisive qui aiderait à remédier aux effets des changements climatiques, notamment en termes de dysfonctionnements des écosystèmes, des politiques agricoles et de la sécurité alimentaire mondiale, en général.

**Votre Excellence Madame la Présidente,
Mesdames et Messieurs,**

Je tiens, à la fin de cette allocution, à réitérer mes remerciements au gouvernement danois et à tous les responsables en charge de l'organisation de notre conférence.

Merci de votre attention.

Republic of Tunisia



**Address by Mr. Nadhir Hamada,
Tunisian Minister of the
Environment and Sustainable Development,
to the 15th Conference of the Parties to the
United Nations Framework Convention
on Climate Change
and the 5th Meeting of the Parties
to the Kyoto Protocol**

Copenhagen, Denmark – December 7-18, 2009

1911

1911

1911

In the Name of God, the Merciful, the Compassionate

**Your Excellency, Mrs. Chairwoman,
Your Excellencies, Ministers and Heads of Delegations,
Ladies and Gentlemen,**

First, I would like to express my thanks to all those who have contributed to the good organization of this conference and the facilitation of the proceedings of this extraordinary forum the results of which, we hope, will be up to our hopes and ambitions with regard to finding radical solutions to limiting the impacts of climate change on the economies of our countries and on the preservation and durability of our natural resources.

**Your Excellency, Mrs. Chairwoman,
Ladies and Gentlemen,**

The increasing effects of climate change in developing and less-developed countries call on us today to implement the principles of solidarity and common international responsibility in order to decrease the acuteness of this phenomenon. The International Energy Agency's 2009 report shows that the deferral in dealing with climate change costs the world 500 Million Dollars a year.

In this context, it should be mentioned that, with regard to water resources, between 75 and 250 million people in Africa only are faced with further water shortage, in the horizon of 2020, due to the lack of drinking water and the shortage of healthy water supplies. It is expected that the economic loss in Africa alone will be about 25.4 Billion US Dollars a year, that is, about 5% of the GDP.

On the other hand, desertification in dry and near dry regions is a major obstacle to satisfying the basic human needs. Desertification also exposes to danger the health and well-being of one billion and two hundred thousand inhabitants in more than 110 countries through the deterioration of about 70% of the global surface of dry lands used for agriculture and the increase of famine in several parts of the world.

The United Nations Environmental Program estimates the annual expenditure arising from desertification at 42 billion US Dollars. Moreover, the danger of desertification bears consequences on stability and peace in several dry regions.

This, in addition to the expected sea level rise by about 65 centimeters by the end of the century which threatens to the flooding of low islands and coastal areas particularly in several Asian and African regions and the scattering of millions of people, next to huge social losses and important economic consequences.

In this framework, I renew the appeal that His Excellency President Zine El Abidine Ben Ali made during the World Summit of Food Security, which was held in Rome on November 16-17, 2009, to donor countries and parties to raise the volume of developmental aids destined to the developing countries to support agricultural activities and reinforce food security in the countries which are mostly affected by the phenomenon of desertification.

I would like to remind you, from this rostrum, of the "Tunis Declaration" and the "Tunis Plan of Action" of November 20, 2007, which crowned the proceedings of the conference on "International Solidarity on Climate Change Strategies for the African and Mediterranean Regions", which was held in Tunis on November 18-20, 2007. In the same vein, I would like to remind you particularly of the appeal to the international donor institutions and bodies, at the bilateral and multilateral levels, to further assist African Southern Mediterranean countries to effectively implement plans of action and field projects in order to fight against and adapt to climate change, combat poverty, guarantee food security, and consolidate sustainable development. Such an assistance should be added to the funding dedicated to the attainment of the Millennium Development Goals and the development aid provided by advanced countries.

I would also like to remind you of the call that Tunisia launched during the Euro-African Summit which was held in Lisbon in December 2007 for the necessity to effectively implement the international solidarity mechanism in order to attain the target goals and to help developing countries, particularly in Africa, to curb and adapt to the impacts of climate change.

**Your Excellency, Mrs. Chairwoman,
Ladies and Gentlemen**

Given such environmental challenges, Tunisia remains firmly convinced that climate change, together with its causes and serious impacts, is very tightly linked to development issues, the fight against poverty, narrowing development gaps among countries, providing food and energy security, and most importantly, to international solidarity in order to confront climate change and to preserve the earth for the benefit of future generations.

Tunisia has adopted, and is still adopting, development policies and approaches which contribute to the international efforts towards achieving the goals of the agreement. Such policies rely on axes which include fighting against all kinds of pollution, energy mastery, the exploitation of renewable and alternative energies, the improvement of common transport, the use of cleaner technologies, the improvement of forest and plant textures, and the good management of waste and its exploitation in energy production.

The fact of dedicating 1.2% of the GDP for the environmental protection programs and the drawing of ambitious goals, particularly the achievement of a rate of 20% of energy saving and a rate of 10% of renewable energy exploitation for electricity production, are nothing but ample evidence of the important position that such concerns and vital issues have gained in Tunisia's policies and development plans.

These gains will be consolidated during the 2009-2014 period thanks to the ambitious goals that have been set by Tunisia in relation to elevating its national economy to a high technological, environment-friendly, and energy thrifty level. Such goals include, in particular, the total stopping of the marketing of lamps and non-energy saving household appliances before 2014 and the multiplying by five the rate of renewable energies out of the total consumption of energy.

In the field of preventive planification and fight against climate change impacts, several sector-based strategies were set up for the preservation of the durability of economic activities as well as natural

systems and resources. Such strategies have permitted to diagnose the national priorities and to make estimates of the necessary and important funds needed to carry out the adaptation plans and to contribute to the decrease of the impact of this phenomenon.

If Tunisia has been able, thanks to the sound policies undertaken, to attain the internationally acknowledged recognized successes in the fight against desertification, the conservation of biodiversity, the adoption of the adequate policies to contribute to the reduction of the global warming phenomenon and adaptation to climate change, the coming period requires the allocation of substantial funds for the implementation of strategies and action plans which have been worked out in these vital and priority areas, and which go far beyond the capabilities and means of one single state on its own.

**Your Excellency, Mrs. Chairwoman,
Ladies and Gentlemen,**

As for the huge economic, social and health consequences of climate change, particularly in developing countries, and after more than two years of intensive international negotiations, yet the amount of commitments and the progress that have been achieved in this field remain unsatisfactory.

Despite everyone's conviction of the urgency of the situation, and that the time has come to step up to effective work, we have been following, with great concern, international debates and consultations, particularly during the last period which has witnessed the announcement of some initiatives to reduce carbon intensity in comparison with the 2005 benchmark year and on the basis of the Gross World Product, Tunisia reaffirms, once again, the necessity to speed up the pace of negotiations and to put aside the national interests in order to reach an agreement which shall secure the bare minimum of measures intended to meet the great challenges imposed by climate changes, particularly in developing and less developed countries.

The marginalization of the role of developing countries with micro-economies, and which do not have enough negotiation capabilities to be heard, and the restriction of the debate circle to advanced countries and some developing countries with macro-economies, has undoubtedly contributed to the impediment and length of the negotiations as well as to the attempts that we have seen to shun the responsibilities that have been put forth in the agreement, and what we have agreed upon within "Bali's Plan of Action", and especially the commitments to fund and provide and technology transfer in favor of developing countries.

Besides, the orientations that have been adopted to aid developing countries and to consolidate their capabilities to adapt to climate change, which are included in "Bali's Plan of Action", especially in those fields related to support funding mechanisms, the consolidation of technology transfer programs and their adaptation to developing countries, and the increase of specific capabilities of developing countries in the area of fighting against climate change. Nevertheless, such strategies still need a firm international commitment and practical steps to put them into effect in a fashion that would enable developing countries to use them in the best possible way.

In the absence of a firm international commitment, particularly on behalf of industrial countries, with regard to providing the necessary funds which follow these countries' commitments on the basis of the "Monterey Agreement" on Development Funding, and in the absence, as well, of effective programs for the transfer of adequate and economically profitable technologies, especially in the fields of energy saving, renewable-energy promotion, the energy assessment of waste, water desalination, the enhancement of clean and environment-friendly energies, the realization of an international agreement on the reduction of warm gas emission remains difficult. Likewise, the consequences of the changes will witness a continuous accretion, which represents a serious threat to development, health, and peace in the whole world.

Moreover, and despite our conviction of the importance of the clean development mechanism, and the means it provides in support of development, and in spite of the fact that this mechanism has

contributed to the accomplishment of a great number of projects in developing countries, the past experiences have demonstrated that the human and financial resources required for the carrying out such projects exceed beyond the means of most developing countries and represent an obstacle to making the best use out of them.

It is for this reason that Tunisia renews its persistent appeal for the development of the mechanisms that have been set up on the basis of "The Kyoto Protocol" such as the clean development mechanism and the improvement of its performance, the alleviation of the procedures in favor of developing countries, particularly African ones, the enhancement of the incentives, and the creation of other mechanisms like the International Carbon Market and the consolidation of technological cooperation in order to support the least carbon emission national strategies and developmental plans within the framework of sustainable development.

Tunisia also calls for the inclusion, in the general outlines of the agreement, of a common goal for limiting earth temperature to an average not exceeding 2 degrees Celsius by comparison to the pre-Industrial Revolution Era and that advanced countries begin by reducing emissions by no less than 40% from now until 2020 and 80% from now until 2050, by comparison with the levels of 1990.

We also insist on the great importance that the agreement we aspire to for the new era lays the foundations for international solidarity to help developing countries to satisfy their urgent needs to adapt to and alleviate the impacts of climate change, especially drought, water scarcity, desertification, the damage to agricultural activities, the rise of sea level, the deterioration of ecosystems, biological heritage, and natural resources.

Tunisia also reiterates its insistence on handling the issue the climate change simultaneously with the other challenges that developing countries and less developed countries are facing, particularly in fighting poverty and in promoting employment, social and economic progress, the conception of intervention programs which should help treat the consequences of climate change and especially the damage it causes to the balance of the environmental systems, the agricultural policies, world food security in general.

**Your Excellency, Mrs. Chairwoman,
Ladies and Gentlemen,**

In conclusion, I would like to renew my gratitude to the Danish Government and to all the organizers of the present conference.

Thank you for your attention.

Tunisia
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد الوزير الأول

أصحاب المعالي السيدات والسادة الوزراء ورؤساء
الوفود،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن الانعكاسات المتنامية للتغيرات المناخية بالدول
النامية والأقل نمواً، لتدعونا اليوم لتجسيم مبادئ التضامن
والالتزام الدولي والمسؤولية المشتركة من أجل التخفيف
من حدة هذه الظاهرة، وقد بينت التقارير أهمية وضخامة
التمويلات التي يتعين توفيرها .

وفي هذا الإطار، أجدد الدعوة التي توجه بها سيادة
رئيس الجمهورية التونسية زين العابدين بن علي خلال
قمة الأمن الغذائي المنعقدة بروما أيام 16 و 17 نوفمبر
2009، إلى الدول المانحة والجهات الممولة من أجل الرفع
من حجم المساعدات الإنمائية الموجهة إلى الدول النامية
لدعم النشاط الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي بالدول الأكثر
تضرراً بظاهرة التصحر.

حضرات السيدات والسادة،

أذكر، من أعلى هذا المنبر، بإعلان وخطة عمل تونس الصادرين يوم 20 نوفمبر 2007 والذين توجا أعمال الندوة الدولية حول تفعيل التضامن الدولي لدعم استراتيجيات التأقلم ومجابهة التغيرات المناخية بالقارة الإفريقية ومنطقة المتوسط.

كما أجدد التذكير بالنداء الذي تقدم به سيادة الرئيس زين العابدين بن علي خلال القمة الأورو افريقية المنعقدة في لشبونة في ديسمبر 2007 بضرورة تفعيل آلية التضامن الدولي لبلوغ الأهداف المنشودة ولمساعدة الدول النامية خصوصا الإفريقية منها للحد من انعكاسات التغيرات المناخية والتأقلم معها.

حضرات السيدات والسادة،

إن تخصيص نسبة 1,2 % من الناتج الداخلي الخام لبرامج حماية البيئة ورسم أهداف طموحة منها بالخصوص التوصل إلى نسبة اقتصاد في الطاقة تعادل 20 % ونسبة استغلال للطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء تعادل 10 % بحلول سنة 2011 إلا دليل على ما ارتقت إليه هذه

الاهتمامات والمسائل الحيوية من مكانة بسياسات ومخططات التنمية بتونس.

وسندعم هذه المكاسب خلال الفترة 2009-2014 بفضل ما تم وضعه بالبرنامج الرئاسي من أهداف طموحة لتونس تتعلق بالارتقاء بالاقتصاد الوطني إلى مستوى تكنولوجي رفيع صديق للبيئة مقتصد للطاقة، معتمد على مبادئ الاقتصاد الأخضر.

حضرات السيدات والسادة ،

رغم قناعتنا جميعا بأنه لا مجال للانتظار، وأن الوقت قد حان للمرور إلى مرحلة العمل الفعلي، فقد تابعنا بقدر كبير من الانشغال، ما تشهده المباحثات والمشاورات الدولية، وخاصة خلال الفترة الأخيرة التي تبين من خلالها الإعلان على بعض المبادرات للتخفيض من كثافة الكربون، فإن تونس تؤكد مرة أخرى على ضرورة استحداث نسق التباحث والتغليب على المصالح الوطنية من أجل التوصل إلى اتفاق يضمن القدر الأدنى من الإجراءات الكفيلة بمواجهة التحديات الكبرى التي تفرضها التغيرات المناخية خصوصا بالبلدان النامية والأقل نموا وأهمها مقاومة الفقر والجوع وتوفير الشغل والرقى الاجتماعي والاقتصادي وإلى بلورة برنامج تدخل حاسم يساعد على

معالجة آثار التغيرات المناخية وخصوصا ما تحدثه من خلل في توازن المنظومات البيئية والسياسات الزراعية والأمن الغذائي العالمي عامة.

وفي غياب التزام دولي ثابت، خاصة من الدول المصنعة، بتوفير التمويلات الضرورية والمتناغمة مع التزامات هذه الدول بمقتضى اتفاقية من تري حول تمويل التنمية، وفي غياب برامج ناجعة لنقل التكنولوجيا الملائمة وذات المردودية الاقتصادية، فإن التوصل إلى اتفاق دولي مشترك للتخفيض من انبعاثات الغازات الدفيئة يبقى صعبا، كما أن انعكاسات التغيرات ستشهد تفاقما متواصلا، بما يمثل تهديدا جديا للتنمية والصحة والسلم بكل أرجاء المعمورة.

وفي هذا الإطار تجدد تونس دعمها للموقف الإفريقي وتعتبر عن تقديرها لما يبذله معالي السيد الوزير الأول الأثيوبي مالميس زيناوي في التفاوض باسم القارة الإفريقية

حيث تدعو تونس إلى أن تشمل الخطوط العريضة للاتفاق هدفا مشتركا للحد من ارتفاع حرارة سطح الأرض بمعدل لا يفوق درجتين مئويتين مقارنة بالفترة ما قبل الثورة الصناعية، وأن تكون البلدان المتقدمة رائدة في مجال تخفيض الانبعاثات بنسب هامة لا تقل على 40

بالمائة من الآن وإلى غاية سنة 2020، و80 بالمائة من الآن وإلى غاية سنة 2050، مقارنة بمستويات سنة 1990.

كما تؤكد تونس على الأهمية البالغة في أن يؤسس الاتفاق الذي نتطلع إليه لمرحلة جديدة من التضامن الدولي لمساعدة البلدان النامية على الاستجابة لاحتياجاتها الأكيدة للتأقلم والتخفيف من انعكاسات التغيرات المناخية، وأهمها الجفاف وندرة المياه العذبة والتصحر وتضرر الأنشطة الزراعية وارتفاع مستوى البحر وتدهور المنظومات الإيكولوجية والموروث البيولوجي والموارد الطبيعية.

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعني في ختام كلمتي هذه إلا أن أجدد شكري للحكومة الدانماركية، ولكل المشرفين على تنظيم مؤتمرنا هذا والله وليّ التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.